

استراتيجيات تحويل النزاع وإعادة بناء السلام في الانبار

مدرس مساعد ايمان عبد العزيز كريم

جامعة الانبار كلية الاداب

Strategies for Conflict Transformation and Peace Re-building in Anbar
Governorate

Assist. Instructor Iman Abdul Aziz Kareem Saleh
Iman.a.k@uoanbar.edu.iq

المخلص

سبب اختيار هذا البحث هو تسليط الضوء على التحديات الكبيرة التي واجهت محافظة الأنبار نتيجة للنزاعات المتكررة التي مرت بها والتي أثرت بشكل عميق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكانها، ونظرًا لأهمية المنطقة الجغرافية لمستقبل العراق واستقراره إذ تعتبر الانبار نقطة محورية للتنوع الثقافي والاجتماعي لذا فإن فهم وتحليل النزاعات وتطوير استراتيجيات فعالة لتحويلها لبناء السلام يمكن أن يكون له تأثير إيجابي ليس فقط على المستوى المحلي ولكن على المستوى الوطني أيضاً. بهدف التعرف على أسباب النزاع في المحافظة وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على السكان المحليين. واعتمدنا المنهج التحليلي لتحليل استراتيجيات حل النزاع وبناء السلام.

الكلمات الدالة: الاستراتيجيات، النزاع، بناء السلام، الانبار. داعش

Abstract

The reason for choosing this research is to shed light on the major challenges facing Anbar Governorate as a result of the recurring conflicts it has gone through, which have deeply affected the social, economic and political life of its residents. Given the importance of the geographical region for the future and stability of Iraq, Anbar is considered a focal point for cultural and social diversity. Therefore, understanding and analyzing conflicts and developing effective strategies to transform them to build peace can have a positive impact not only at the local level but also at the national level. With the aim of identifying the causes of the conflict in the governorate and its social, economic and political impact on the local population. We adopted the analytical approach to analyze conflict resolution and peacebuilding strategies. **Keywords:** Strategies, Conflict, Peacebuilding, Anbar, ISIS

المقدمة

إن النزاعات المسلحة، بغض النظر عن طبيعتها أو مكان وقوعها، تُحدث آثارًا مدمرة على المجتمعات. وفي عصرنا الحالي، باتت هذه النزاعات تتسم بزيادة استهداف المدنيين والتسبب في مقتلهم بشكل منهجي أكثر من أي وقت مضى. في ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت الحكومة العراقية انتصارها الرسمي على تنظيم داعش الذي كان يسيطر على ثلث مساحة البلاد. هذا الانتصار العسكري شكل نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق، حيث اتجهت الحكومة وأجهزتها الأمنية إلى تغيير استراتيجياتها من العمليات الهجومية إلى التركيز على تحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية في مرحلة ما بعد التحرير. إن استراتيجيات السلام والاستقرار بعد النزاعات تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول الخارجة من صراعات طويلة. في الحالة العراقية، تعيق بقايا الحرب والتدخلات الخارجية والنقاشات حول مستقبل الكيانات الأمنية المختلفة، التقدم نحو استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار والأمن. التجربة العراقية تسلط الضوء على مدى تعقيد عملية السلام، حيث تستمر تأثيرات النزاع في الظهور في المناطق المحررة، وتظل ذكريات فظائع التنظيم والمعارك التي اندلعت ضده تؤثر على المجتمع. الخوف وانعدام الثقة بين السكان، والتهديد المستمر من خلايا داعش النائمة، وانتشار الأسلحة، والنزاعات العشائرية، كلها عوامل تعقد جهود السلام. إضافة إلى ذلك، فإن سوء تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب واستخدامها المفرط ضد فئات معينة يزيد من تعقيد المشهد الأمني ويؤكد على ضرورة تبني استراتيجيات شاملة ومتوازنة لتحقيق السلام المستدام. بهذا السياق تتطلب استراتيجيات السلام النظر

في تجارب الدول التي خرجت من النزاعات وتحليل التحديات والمعوقات التي تواجهها في تحقيق الاستقرار. التفاهم العميق لهذه العوامل يساعد في تصميم سياسات وإجراءات أكثر فعالية لبناء سلام دائم ومستدام. قمت بهذا البحث نظرا لأهمية المنطقة الجغرافية لمستقبل العراق واستقراره، الأنبار تعتبر نقطة محورية للتنوع الثقافي والاجتماعي لذا فإن فهم وتحليل النزاعات بها وتطوير استراتيجيات فعالة لتحويلها لبناء السلام ممكن ان يكون له تأثير إيجابي ليس فقط على المستوى المحلي ولكن على المستوى الوطني أيضا، وسيتم خلال البحث تسليط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه محافظة الأنبار نتيجة للنزاعات المتكررة التي مرت بها والتي أثرت بشكل عميق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكانها تم تقسيم هيكلية البحث إلى المقدمة، وموضوع البحث، والأهداف، والأهمية فضلا عن محاور عدة عرضنا فيها أسباب النزاع في المحافظة وتأثيره على السكان المحليين. واستكشاف استراتيجيات وأساليب تحويل النزاعات لبناء السلام، وتحديد دور المجتمع الدولي والدولة والمجتمع المدني والعشائر في بناء السلام. **المحور الأول: عناصر الدراسة**

١. موضوع البحث

جاءت هذه الدراسة لمعرفة طبيعة هذه المحافظة بعد تحريرها عسكريا من داعش ونتائج تلك المرحلة والخوض في سبر مسببات الصراع كي يمكننا من وضع النيات واستراتيجيات تخفف التوترات وتحول الصراع والانتقال الى مجتمع قائم على أسس التعايش السلمي وبناء السلام محل الصراع مع وجود بيئة آمنة ومستقرة تضمن العيش الكريم، لذلك سنحاول في هذا البحث عن مسببات النزاع وماذا نعني بتحول النزاع وبناء السلام.

٢. الأهمية

تتجلى أهمية هذه الدراسة في استكشاف الأسباب والعوامل التي تؤدي الى هذا التوتر والصراع المجتمعي وكيفية التعامل معه مما يسهم في تقديم حلول عملية ومتكاملة تسهم في تحسين الوضع الاجتماعي بالمجتمع الانباري.

٣. الأهداف

١. التعرف على أسباب النزاع في المحافظة وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المجتمع.

٢. استكشاف استراتيجيات وأساليب تحويل النزاعات لبناء السلام.

٣. تحديد دور المجتمع الدولي والدولة والمجتمع المدني والعشائر في بناء السلام.

المحور الثاني: النزاع وتأثيره على المجتمع

يمكن فهم النزاع على انه تفاعل قائم على الا تعايش بين فاعلين على الأقل، أحدهما يتعرض للضرر والآخر إما أن يكون متسببا في هذا الضرر بشكل متعمد او أنه يتجاهل وجوده، فكل نزاع هو عبارة عن نسق فرعي داخل نسق أوسع يتشكل من السياق الذي يجري فيه النزاع (يمكن تسميته النسق أعلى) فيمكن أن يكون النزاع في نسق فرعي ما عبارة عن عرض من أعراض نزاع آخر يقع في سياق نسق أعلى. يمكن أن يشكل العنف الأهلي على سبيل المثال، عرض النزاع بين نسيجين مختلفين لاستغلال الأرض هو في الأصل جزء لا يتجزأ من نزاع اثنو-سياسي في دولة ما، يكون في نفس الوقت خاضعا لتأثير سياسات دولة مختلفة لها علاقة بالقطاع الاقتصادي والتجاري. (مايسون، وآخرون، ٢٠٠٥، ص ١٢)، النزاع هو التصور أو الاعتقاد باختلاف المصالح، وأن تطلعات كل أطراف النزاع لا يمكن تحقيقها تزامنيا معا" (برويت، ٢٠٠٤، ص ١٤) والنزاع هو التعارض بين موقفين متعارضين أي قيام المصلحة في جانب من شأنها أن تضر بمصلحة جانب آخر المعارض له وتمنع نشوؤها وهذا من شأنه ان يقود الى اندلاع أزمة او يمهد لها أيضا. (الهاشمي، ٢٠١٢، ص ٣٦) ويعرف أيضا هو جانب حتمي من جوانب التفاعل الإنساني، يحدث النزاع عندما يسعى شخصين أو مجموعتين أو أكثر إلى تحقيق أهداف متبادلة وغير متوافقة للطرفين. (ميلوفكسي، وآخرون، ٢٠١١، ص ١٩) أن محافظة الأنبار مرت بفترة من الحرب والاضطرابات والتوتر في البناء الاجتماعي، مما أثر على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والصحية والتعليمية. جنيف، ٦ يونيو/ حزيران (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) أعلنت المفوضية يوم الجمعة أن أعمال العنف المتواصلة في محافظة الأنبار العراقية أدت إلى نزوح حوالي نصف مليون مدني هذه السنة حتى الآن. وقال الناطق باسم المفوضية أدريان إدواردز: "يزداد وصول المنظمات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين صعوبة بسبب تردي الوضع الأمني". وقال إدواردز للصحافيين في جنيف إن الحكومة العراقية تقدر عدد النازحين منذ يناير بـ ٤٣٤,٠٠٠ من رجال ونساء وأطفال. وأضاف قائلاً: "غير أن عدد النازحين الفعلي، الناتج عن هذا النزاع غير معروف. فقد اضطرت السلطات العراقية إلى تعليق التسجيل في الأشهر الماضية نتيجة للوضع الأمني. وتقدر المفوضية العدد الحالي بحوالي ٤٨٠,٠٠٠ نازح." بدأت أزمة النزوح العراقية الجديدة في يناير بسبب الاقتتال بين القوات الحكومية والمتمردين في شرق محافظة الأنبار. واستمرت الأزمة مع امتداد الاقتتال من منطقة إلى أخرى داخل محافظة الأنبار العراقية، ما أدى إلى اختلاف موجات النزوح. وتفاقت أزمة النزوح الشهر الفائت عندما سيطر مقاتلون على سد

مياه في محافظة الأنبار التابعة إدارياً إلى قضاء أبو غريب فأغلقوا بواباته ليقطعوا المياه ومن ثم عادوا وأطلقوا المياه، ما أدى إلى غرق مساحات واسعة في المنطقة ونزوح حوالي ٧٢,٠٠٠ عراقي من منازلهم. وفيما هدأت الفيضانات وعاد الناس إلى منازلهم، برزت المشاكل الصحية ومشاكل إصلاح الأضرار الناتجة. يعتبر الوصول إلى المياه النظيفة مشكلة كبيرة فقد ألحق الفيضان الأضرار بمحطات معالجة المياه. وأعلن مسؤولون حكوميون عن وصول ٢٨ ناقلة مياه صالحة للشرب إلى المنطقة يومياً، غير أنها لا تلبي سوى ٥٠٪ من الحاجات. كما برز الخوف من انتقال المزيد من المدنيين من مدينة الفلوجة، فقد أدت القذائف في المدينة إلى حركة نزوح جديدة وألحقت الأضرار بمستشفى ومحطة مياه. (المفوضية السامية، ٢٠١٤) احتل داعش مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار في (١٧ من أيار ٢٠١٥) وذلك بعد تمده لمناطق أخرى في شمال وغرب العراق بعد دخوله الموصل، واستطاعت القوات الأمنية بعد معارك طويلة استمرت لأشهر من استعادة مركز الرمادي في (٢٨ من كانون الأول ٢٠١٥). وما يزيد تشاؤم سكان مدينة الرمادي أن عملية إعادة إعمار المدينة لن تكون سهلة في ظل المتاعب المالية الكبيرة التي تواجهها الدولة العراقية، وحول دور المنظمات في إعادة إعمار الرمادي إن المنظمات الدولية صبت اهتمامها على بعض البنى التحتية لكن لم يتم التركيز على إعمار المنازل المدمرة بسبب الحرب. وتشير التقارير الأمنية والمحلية إلى أن نسبة الدمار في مدينة الرمادي تصل إلى (٨٠٪) في المئة توزعت على جميع مفاصلها من دور سكنية ومؤسسات حكومية وبنى تحتية إن أكثر من (٣٢) ألف وحدة سكنية في مركز مدينة الرمادي وحدها منها ما دمر بشكل كامل ومنها ما هو بحاجة إلى إعادة تأهيل فضلاً عن أن الدوائر الحكومية والمدارس والشوارع فضلاً عن الأحياء التي أصبحت بحاجة إلى إعادة تصميم بسبب الدمار الذي شوه معالمها. وقد أفصح محافظ الأنبار علي فرحان إن ملف التعويضات يعد ملفاً شائكاً جداً، والقانون (٢٠) الخاص بإعمار المناطق المحررة في الأنبار وصلاحيات الدين ونيوى وديالى هو قانون تسويق ولا ينسجم مع نسبة الأضرار الكبيرة والهائلة وهو قانون مجحف من حيث نسبة الإجراءات والمبالغ المخصصة للتعويض، وقد تم إضافة فقرة القانون بتخصيص نصف قيمة التعويض للمتضرر وهي نسبة قليلة جداً، وأكد فرحان من خلال المقابلة معه بأنه يجب الذهاب للبرلمان لإعادة تعديل هذا القانون أو تشريع قانون جديد ينصف المواطنين كون البقاء على هذا القانون فإن الأنبار ستبقى مدمرة لـ ٢٠ سنة مقبلة. (رووداو، ٢٠١٨) ولقد لحق بالمجتمع الأنباري خسائر فادحة نتيجة لظهور تنظيم داعش الإرهابي وكانت الخسائر بجانبها المادية والمعنوية أهمها الخسائر التي طالت صفوف المدنيين وعندما انتشر الصراع من الأنبار إلى مناطق أخرى من البلاد. بحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة أن كثيراً من المدنيين لقوا حتفهم بسبب تأثيرات العنف الجانبية مثل عدم الحصول على الطعام أو الماء أو الدواء بعد هروبهم من منازلهم أو تقطعت بهم السبل في مناطق خاضعة لسيطرة داعش أو في مناطق الصراع. وكان الأطفال والنساء والحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة والكبار في السن هم الأكثر تضرراً، واصل تنظيم داعش ارتكابه الانتهاكات واعتداءات ممنهجة وواسعة منافية لكل الأديان والقوانين المحلية والدولية ومنافية أيضاً لحقوق الإنسان والقانون ومبادئ الإنسانية وهي أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو ربما الإبادة الجماعية واصل التنظيم الاجرامي استهدافه بالخطف والقتل بما فيه الإعدام لعناصر القوى الأمنية والشخصيات العامة والأفراد الذين ينظر إليهم كمرتبطين بالحكومة، والأفراد الذين يرى التنظيم أنهم يشكلون تهديداً له، وكذلك الصحفيين والأطباء ورجال الدين والعاملين في مهن أخرى من الذين لم يخضعوا لسلطة التنظيم. (بعثة الأمم المتحدة ٢٠١٤) وتساهم مخلفات الحرب، والتأثيرات الخارجية، والنقاش حول وجود (ومستقبل) العديد من الكيانات الأمنية، في عرقلة التقدم في مجال اعتماد مقاربة استراتيجية لتحقيق الاستقرار والأمن، ما بعد عهد تنظيم الدولة الإسلامية. في غضون ذلك، تستمر الآثار الفورية للنزاع بالبروز في مختلف أنحاء المناطق المحررة. فلا زالت أصداء فظائع تنظيم الدولة والمعارك التي تلت ذلك ضد هذه الجماعة المتمردة تتردد بين مختلف فئات المجتمع. وما زال الخوف وانعدام الثقة تجاه الآخر يسيطران على العديد من السكان ممن عاشوا تحت طغيان تنظيم الدولة، أو لاذوا بالفرار. وما يزيد الطين بلة التهديد الذي تمثله خلايا داعش النائمة، وانتشار الأسلحة، والنزاعات العشوائية، والقتل المستهدف بناء على الهوية. ولعل ما فاقم الشعور بانعدام الأمن هو إساءة تطبيق قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠٠٥ واستخدامه المفرط ضد السنة، فضلاً عن استخدام مخبرين سريين من صفوف المواطنين. ويعود أحد أسباب هذا الشعور بانعدام الأمن والاستقرار في مختلف المناطق المحررة، بشكل واضح، إلى الفراغ الأمني الذي أوجده تنظيم الدولة الإسلامية عند انهياره. (استراتيجية السلام في العراق، ص ١٩، ١٨) ومن الآثار والمشاكل التي تنتج عن النزاعات أيضاً القلق إذ يُعد القلق رد فعل نفسي نظراً لما يقع على الفرد من ضغوط أثناء موقف النزاع والقلق عبارة عن حالة وجدانية من الخشية وترقب الشر والشك والعجز. ويُسمى المصابون بحالة القلق بما يلي: الحساسية الزائدة، وعدم النضج الإنفعالي، ونقص الثقة بالذات، ونقص المهارات الاجتماعية. والقلق عادة يبقى ويدوم أكثر من الخوف المعتاد، لأن الخوف المعتاد ينطلق في سلوك مناسب يجمل الفرد يستعيد توازنه وبالتالي يزول خوفه. أما القلق فيبقى لأنه خوف معتقل لا يجد منصرفاً. ويلعب القلق دوراً في ازدياد حدة المواجهة والاحتكاك في بعض المواقف المجتمعية بين الأفراد حين تنصف هذه المواقف بالقلق والتوتر، فالفرق القلق لا يستطيع أن يفكر منطقياً كما أن قلقه يسبب له العديد من

السلوكيات المتوترة المندفعة نتيجة إحساسه بعدم الأمان. وفي المجتمع يعيش بعض الشباب حالة من الإحباط والقلق نتيجة فقدان الأمل في المستقبل على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (الصمادي، ٢٠١٠، ص ٤١).

المحور الثالث: استراتيجيات تحويل النزاعات ودور المجتمع في بناء السلام

الاستراتيجيات: تعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات المرتبطة بمجال ما، ويستخدمها الأشخاص بهدف اتخاذ القرارات المناسبة لإنجاز أهداف محددة من خلال الالتزام بخطة معدة مسبقاً تضمن لهم نتائج ناجحة، وكلمة استراتيجية هي كلمة منقولة بلفظها الأصلي من اللغة اليونانية وليس لها مرادف في اللغة العربية وهي كلمة مشتقة من كلمتين هما: كلمة Stratos والتي تعني عسكري وكلمة Ago والتي تعني قيادة، وكانت تشير إلى رتبة أو لقب الجنرال المنتخب في العصر اليوناني، والاستراتيجيين هم القادة العسكريين في أثينا القديمة والتي كانت مهمتهم تجمع بين السلطات العسكرية والسياسية وكانوا يتصفون بالذكاء والدهاء في المناورة والتضليل. (وسيلتي، ٢٠٢٠) بعد عمليات تحرير الأنبار ظهرت بوضوح آثار الاحتلال الداعشي، وما خلفه من دمار شامل في البنية التحتية والموارد البشرية. فبينما تحتاج عملية إعادة الإعمار المادي إلى موارد مالية ضخمة في ظل تحديات اقتصادية كبيرة، فإن المناطق المحررة تستحق الأولوية في إعادة البناء والعمران. على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه إعادة البناء المادي، فإن إعادة بناء الإنسان وتأهيله ثقافياً وتربوياً بعد ما تعرض له من أضرار على يد المحتلين تحتاج إلى جهود استثنائية على المستويين الثقافي والتربوي وكذلك على المستوى السياسي. وإن التعامل مع النزاعات المسلحة غير الدولية يعد حديثاً نسبياً مقارنة بالنزاعات الدولية، حيث لم يُدرجها الميثاق كتهديد للسلم والأمن الدوليين. مع تصاعد هذه النزاعات، باتت تمثل تهديداً رئيسياً، مما دفع الأمم المتحدة لتطوير آليات عملها وتبني مفهوم جديد للأمن الجماعي يركز على الأبعاد الإنسانية وليس فقط العسكرية. هذا المفهوم الجديد يتطلب معالجة المخاطر المتنوعة من خلال الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. يتسق بناء السلام مع هذه الرؤية، حيث تساهم لجنة بناء السلام الاستشارية في معالجة مختلف الجوانب لضمان استدامة اتفاقات السلام. ويشير مفهوم بناء السلام ضمن منظومة الأمم المتحدة إلى الجهود الراهية من خلال مساعدة البلدان والمناطق في الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام، والحد من مخاطر انزلاق أي بلد في العودة إلى الصراع من خلال تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الصراع، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة. ويعتبر بناء سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب هو من بين الأكثر التحديات صعوبة تواجه السلم والأمن العالميين. ويتطلب بناء السلام استمرار الدعم الدولي للجهود الوطنية من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة - كمراقبة وقف إطلاق النار، وتسريح وإعادة دمج المقاتلين، والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين؛ والمساعدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات لتشكيل حكومة جديدة، ودعم إصلاح قطاع العدالة والأمن؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة بعد وقوع الفظائع الماضية. ويتضمن بناء السلام بذل الجهود من قبل مجموعة واسعة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين المحليين. وقد لعب بناء السلام دوراً بارزاً في عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وكمبوديا والسلفادور وغواتيمالا وكوسوفو وليبيريا وموزمبيق، وكذلك في أفغانستان وبوروندي والعراق وسيراليون وتيمور الشرقية في الآونة الأخيرة. وكانت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مثالا على بناء السلام بين الدول. (الأمم المتحدة) ويعرف بناء السلام كذلك هو الإجراءات المتخذة في نهاية صراع أهلي من أجل توطيد السلام والحيولة دون تجدد القتال. (Roland, 2004, P34) وهو تشييد البنية الأساسية التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى السلام الإيجابي. (عبد الله، ٢٠٠٧، ص ١٤٤) يتطلب بناء السلام العديد من المداخل، ويمكن تجميع المداخل المتضمنة في رابطة بناء السلام إلى أربعة فئات تركز على مهام محددة. ١. شن الصراعات السلمية: يسعى المدافعون والنشطاء إلى الحصول على الدعم للتغيير من خلال زيادة قوة الجماعة وقدرتها على معالجة القضايا وتهيئة الظروف اللازمة لتحويل مسار العلاقات.

٢. الحد من العنف المباشر: تسعى الجهود المبذولة للحد من العنف المباشر إلى كبح جماح مرتكبي جرائم العنف ومنع المعاناة الواقعية لضحايا العنف وإزالتها، وخلق بيئة آمنة لانشطة بناء السلام وبمجرد حدوث هذا يمكن للعمليات الأخرى أن تتعامل مع الجذور التي تسبب العنف. تحويل مسار العلاقات: لكي يحل السلام محل العنف، يجب إعادة تكوين العائلات باستعمال منظومة من العمليات التي تعالج الصدمات وتقوم بتحويل مسار الصراعات وتجري العدالة، وتمنح هذه العمليات للأفراد الفرص من أجل إيجاد حلول طويلة الأمد ودائمة لتسديد احتياجاتهم.

٣. بناء القدرات: إن جهود بناء السلام التي تدوم لفترة أطول تستفيد من القدرات الموجودة بالفعل لتسديد الحاجات الحقيقية، وتتضمن هذه الجهود منع العنف عن طريق التعليم والتدريب والتنمية وتحويل مسار القوات العسكرية، والأبحاث والتطوير، تسعى هذه الأنشطة إلى بناء بنيات أو هياكل عادلة تساند ثقافة دائمة للسلام وتدعمها. (شيرك، ص ٣٩، ٤٠) تعاني مجتمعات ما بعد النزاع أوضاعاً صعبة جداً، ولغرض بناء السلام لابد من القيام بمعالجة هذه الأوضاع، واتخاذ العديد من الإجراءات، كون النزاع قد مزق مؤسسات الدولة والخدمة ونظم الحكم في الدولة، حيث تواجه مجتمعات ما

بعد النزاع تحديات كبيرة تتمثل في نزع السلاح، وإعادة القانون والنظام والخدمات الأساسية، وإعادة اللاجئين والمشردين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وكذلك تعزيز الحوار بين مختلف المجموعات العرقية والقومية والدينية، وملء فراغ السلطة، وكذلك الحاجة لضمانات أساسية للقادة كي يشاركوا في العملية السياسية، وبالتالي تمثل كافة الجماعات في المؤسسات الحكومية المختلفة. يمكن القول إن تحرير مدينة الأنبار من سيطرة تنظيم داعش ومسيباتها لن يحدد مستقبل المدينة فحسب، بل سيحدد أيضاً شكل العراق ومستقبله. فالمخاطر الكبيرة التي ستعقب تلك المعركة والتخطيط لها سيلقي بظلاله على مستقبل هذا البلد. كيف يمكن تحقيق الاندماج والتعايش السلمي والسلام في مجتمع تعددت أديانه وتنوعت ثقافته وتباينت أفكاره كالعراق والأنبار تحديداً؟ لا شك أن الإجابة على تلك الإشكالية تتطلب رؤية استراتيجية شاملة وحقيقية، تتجنب رموز الصراعات وتوجه بوصلة الأزمات نحو الحلول الفعالة. يجب اتباع آليات وإجراءات تتضمن ما هو آني وما هو مستقبلي. نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز مفاهيم التسامح والتعايش السلمي، والحكم الصالح في مؤسسات الدولة وبين أبناء الشعب العراقي عامة، والمجتمع الأنباري خاصة، يعد أمراً ضرورياً. بالإضافة إلى ذلك، تبني الإصلاحات بأنواعها المختلفة، ومكافحة الفساد بأطرافه كافة، تعتبر من الآليات السليمة لبناء السلام في العراق والأنبار على وجه الخصوص. وأن مرحلة ما بعد داعش مرحلة مهمة للنهوض بالمجتمع من ركاب الماضي وإعمار الأبنس قبل البنايات، فقد كانت هناك أدوار بارزة للدولة ومؤسساتها وبعض الفئات والشرائح في المجتمع أدت إلى الاستقرار وإعادة الإعمار نبذوا التطرف والخطاب العنيف وركزوا على الاستقرار والتعايش السلمي. محافظة الأنبار تشهد وجود مجموعات متنازعة، خاصة خلال فترة ما قبل وبعد داعش، حيث أن الواقع السياسي والاجتماعي بعد عام ٢٠٠٣ أظهر مشهداً من التنازع بين قسمين من العشائر. إن المجتمع العشائري في محافظة الأنبار يواجه انقسامات حادة، حيث أن بعض العشائر شاركت في القتال ضد داعش بوصفه خطراً كبيراً، بينما وجدت عشائر أخرى في داعش ملاذاً آمناً لها، هرباً من بطش السلطة المتجسد في الاعتقالات العشوائية استناداً إلى المخبر السري والخطاب السياسي المتطرف. هذا الانقسام أدى إلى توترات وصراعات بين العشائر، خاصة في مجال توزيع الوظائف الأمنية، مما خلق فجوات كبيرة داخل المجتمع الأنباري. إن تنظيم داعش ترك خلفه الكثير من المشاكل التي تواجه مدينة الأنبار في والتي يجب حلها في أسرع وقت ممكن، ومن ضمن تلك المشاكل الفكرية والثقافية. إن نتيجة احتلال داعش لهذه المحافظة لمدة طويلة، استطاع بث بعض الأفكار التي لا تتناسب عقلية أبناء المحافظة؛ إذ عمل هذا التنظيم منذ اللحظة الأولى على زرع ثقافة القتل والذبح والسبي بدلاً من ثقافة التسامح والعيش المشترك. فضلاً عن انتشار الأمية بين الشباب والتفاوت العمري في المراحل الدراسية، وقلة الكفاءات العلمية لتوقف الدراسة في الجامعة، وعدم تمكن الطلاب من الالتحاق بالمواقع الدراسية البديلة في كركوك وأربيل ودهوك. فهناك أيضاً بروز مشكلات اجتماعية عديدة في ظل وجود تنظيم داعش في الأنبار، ومن ضمن تلك عمليات الثأر بين العشائر وبين العشيرة الواحدة وتفكك الأواصر الاجتماعية بينهم، وكذلك مشاكل التنظيم الأسري كحالات الطلاق والزواج والإكراه. ومشاكل تأهيل الأطفال الذين تربوا في ظل احتلال داعش، علاوة على الآثار النفسية التي تركها التنظيم في نفوس المواطنين الذين سيطرت عليهم داعش بل وحتى في صفوف النازحين وخوفهم المستمر من عودة مثل هكذا تنظيمات. (الياس، ٢٠١٥) بعد انتهاء مراحل النزاع، من الضروري أن تعترف الأطراف المتنازعة بضرورة الوصول إلى حل وسطي، حيث أن كلا الطرفين تكبد خسائر بشرية ومادية جسيمة. الحل الأمثل يتمثل في التفاوض والوساطة التي يمكن أن يقوم بها شيوخ العشائر ومنظمات ومسؤولين محليين، بهدف جمع الطرفين على مبدأ التعايش السلمي وقبول الآخر، مع وضع شروط تضمن حقوق جميع الأطراف وتحميهم من أي أعمال انتقامية. من هنا نشأت حركات اجتماعية واسعة تهدف إلى تصحيح المسارات السياسية وتلبية احتياجات المجتمع الأنباري. بدأت هذه الحركات من مبدأ المشاركة السياسية العادلة للجميع، واستفادت من دعم جهات خارجية لتجاوز الفجوات الطائفية والتوجه نحو تحقيق الاستقرار. تصاعدت حدة التوترات والاضطرابات الاجتماعية نتيجة الشعور بالحرمان، ما أدى إلى ظهور تنظيم "داعش" وتدمير العديد من المحافظات. تمكنت القوات الأمنية من السيطرة على بغداد وإعادة الأمن، الأمر الذي أدى إلى عودة الأسر وحملات إعادة الإعمار واستعادة الخدمات الأساسية، مما أعاد الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية. وتعاون المواطن الأنباري مع القوات الأمنية والمؤسسات الحكومية من خلال دعم حملات الإعمار والاستقرار، الأمر الذي يعكس الشعور بالمسؤولية نحو المحافظة. ومع ذلك، يتطلب الوضع الراهن تحولاً من حالة النزاع إلى الاستقرار والسلام الدائم. يجب تلبية احتياجات المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتمكنوا من الشعور بالرضا، وبالتالي تحقيق الاستقرار الدائم. يبقى الشعور بالحرمان والاضطراب مرتبطاً بالنزاعات، وبالتالي، فإن تلبية الاحتياجات الأساسية تعد الوسيلة الأهم لتحقيق الاستقرار والرضا. سنوضح فيما يلي ما هي الاستراتيجيات والآليات لتحويل النزاعات لبناء السلام ودور الدولة والمجتمع المدني والعشائر في بناء السلام

١. استراتيجية الإصلاح السياسي لا شك إن من بين أهم تدابير الإصلاح السياسي التي تحتاجها عملية بناء السلام في العراق: ١. بناء الدولة المدنية؛ إذ تتطلب سياسات بناء السلام في العراق بالدرجة الأساس الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة تركز على حكم القانون والدستور، أي دولة القانون والمؤسسات، دولة المواطنة. وهي دولة قوية مع المواطن، لا دولة قوية ضده. وتعمل على احترام حقوق الإنسان الأساسية.
 ٢. بناء الهوية العراقية الوطنية؛ إذ تتطلب مهمات مشروع الدولة المدنية ترسيخ جهود الاندماج المجتمعي وتبني هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على إطار سياسي لا ديني ولا قومي وهو إطار المواطنة. فلا سلام ولا ديمقراطية دون هوية موحدة، ولا هوية موحدة دون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية دون محتوى قيمى يقوم على التآلف والتسامح والإحساس بالذات والتماسك. فتلك الثلاثية يجب أن تكون استراتيجية أداء للسنوات القادمة إذا ما أردنا فهم العراق كوحدة بناء مستقلة. (المحمداوي، ٢٠٠٢، ص ٨).
 ٣. اعتناق مبدأ التسامح واحترام الآخر، إذ لا يمكن للسلام أن يبنى دون نبذ كل أشكال التمييز على أن يترسخ ذلك في العقل الجمعي العراقي. والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في غرس قيم الحوار الوطني وقبول الآخر المختلف اجتماعيا وثقافيا. (حسن، ٢٠٠٦، ص ٢٨٧).
 ٤. تطوير مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل نشاطها، لدورها في تدعيم الثقافة الوطنية ومن ثم بناء السلام، فضلا عن دورها الكبير في تحقيق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبنيها لمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والتسامح والتعايش السلمي. (جيل، ٢٠٠٥، ص ٢٣).
 ٥. ايجاد أحزاب سياسية تتبنى فعليا عملية بناء الإسلام في العراق وبناء الهوية الوطنية وتعمل على تنمية الشعور بهما وفق برنامج سياسي وطني، لا أحزاب قائمة على مصالح طائفية، واعتماد قانون أحزاب يقوم على أسس سياسية مدنية لا تقبل بالتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية داخل تكوينها ولا بالمحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية الاثنية. (فياض، ٢٠٠٧، ص ١٤١).
 ٦. إيجاد أيديولوجية وطنية تخلق الوعي ببناء السلام والابتعاد عن الأيديولوجيات الخارجية التي تجهل الخصوصية العراقية.
2. استراتيجية نزع السلاح نزع السلاح هو جمع وتوثيق وضبط والتخلص من الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات والأسلحة الخفيفة والثقيلة من المقاتلين، وكثيراً ما تجمع أيضاً من المدنيين. وتشمل عملية نزع السلاح أيضاً تطوير برامج إدارة السلاح بشكل مسؤول. والتسريح هو الإغفاء الرسمي للمقاتلين الفعليين من القوات المسلحة أو المجموعات الأخرى المسلحة. وأول مرحلة من التسريح قد تمتد من عملية تسريح المقاتلين الأفراد في مراكز مؤقتة إلى الأعداد الكبيرة في مجموعات في مخيمات تقام لهذا الغرض (معسكرات، مخيمات، مناطق تجمع أو ثكنات). أما المرحلة الثانية فتشمل حزمة الدعم المقدمة للمسرحين، والتي يطلق عليها إعادة الإسكان أو الدمج. وتتولى القوات الأمنية الوطنية وبالمشاركة مع قوات حفظ السلام الدولية مهمة مراقبة نزع السلاح من الأطراف المتنازعة تنفيذاً لاتفاق وقف إطلاق النار، أو بعد انتهاء النزاع بأي صورة كانت، ويكون نزع السلاح عبر جمع الأسلحة الخفيفة والثقيلة من المحاربين والمدنيين، وتوثيقها والتخلص منها. (موقع الأمم المتحدة، ٢٠٠٠) والهدف من عملية نزع السلاح هو الإسهام في الأمن والاستقرار في مناطق ما بعد النزاع من أجل الشروع في حياة جديدة تنعم بالسلام وتهيئة البيئة المناسبة للارتقاء بالعملية السياسية، ويمثل وقف انتشار الأسلحة وإزالتها في نهاية المطاف تحقيقاً لهدف الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر منع تسليح أي جهة غير حكومية، الأمر الذي يقلل من حدوث نزاعات مسلحة، كما في دول مثل بوروندي وساحل العاج، والكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان. (يوسف، ٢٠١١، ص ٤٩٨) وقد أفاد تقرير السيد الأخضر الأبراهيمي الصادر في أغسطس ٢٠٠٠، على أهمية جميع وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها العاملة، والمشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، التي تعمل في اتجاه تحقيق نفس الهدف. ولأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عملية متعددة الأبعاد وتستقطب خبرة عدد من الجهات الفاعلة لدعم مسرح العمليات، فإنه لا بد من وجود هج متكامل لضمان أن هذه الجهات الفاعلة والعمليات تعمل بتناسق وفي نفس الاتجاه لنهاية واحدة. وهذا بدوره يحتاج لمبادئ وسياسات وبنى وعمليات جيدة وشاملة لإرشاد وتطبيق العمليات المتكاملة. (موقع الأمم المتحدة، ٢٠٠٠) وكجزء من عملية بناء السلام بشكل رسمي في الدول الخارجة من نزاع مسلح، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات المسلحة الحكومية أو المجموعات والقوات المسلحة غير الحكومية يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة والأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة للحياة الطبيعية. ، كل ذلك يساعد على التعامل مع المشاكل الأمنية التي تحدث بعد النزاعات وذلك بتوفير بديل للمقاتلين السابقين عن مصادر كسب العيش (المعيشة) وشبكات الدعم العسكري التي قد يكونون اعتمدوا عليها خلال فترة النزاع، والتي لم تعد صالحة أثناء مرحلة النزاع. على أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لوحدها لا تستطيع حل النزاع أو منع العنف ولكنها، على كل حال، يمكنها

المساعدة في إيجاد بيئة آمنة من أجل استمرار عناصر استراتيجية بناء السلام، بما في ذلك إدارة السلاح، وإصلاحات قطاع الأمن، وكذلك إصلاح الانتخابات وسيادة القانون. (صالح، ٢٠٠٩، ص ٢٥٥).

٣. استراتيجية الإصلاح الأمني

إن بناء الأمن الوطني العراقي وتوظيف استراتيجية حقيقية له، أضحت رديفاً لبناء الدولة العراقية وبناء السلام، لا سيما بعد بروز تهديدات إقليمية كبرى منها عربية ومنها تركية ومنها إيرانية للتدخل في الشأن العراقي على الرغم من محاولة بعضهم تخفيف حدتها أو تجميل نواياها، ومثلها عربية، الأمر الذي يجعل العراق مطمعا للحسابات الإقليمية لا ساحة لتصفيتها كما يحدث اليوم. (العمار، ٢٠٠٩، ص ٩) وتجاوزاً لازمة كهذه بدت الحاجة ماسة وملحة إلى إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية والانتقال بها إلى استراتيجيات عمل تتناسب والمرحلة المقبلة مرحلة ما بعد داعش عبر تطوير العقيدة العسكرية وتعزيزها لدى أفراد المؤسسة العسكرية العراقية، وإبعادها عن الصراعات السياسية وترسيخ الوحدة والهوية الوطنية العراقية في تكوينها، كما يجب العمل على توظيف تلك العقيدة بنسق أداء قتالي وطني خالص موحد قادر على حفظ النظام وفرض هيبة القانون وإدراك المهددات الحالية والمتوقعة منها مستقبلاً وعبر ذلك يتم التخطيط للمستقبل على أن لا يكون العراق ساحة للمعركة وعنصراً هشاً في الاستقرار الإقليمي. التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتكاملها في أدوارها. تقليل عدد أفراد القوات المسلحة العراقية، والتركيز على رفع كفاءتها تدريبياً وتجهيزياً، لتكون منسجمة ومتطلبات المرحلة الراهنة وتجنب الإنفاق العسكري غير المبرر. تفعيل قانون العقوبات العسكرية بغية تعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية، وتجنب ارتكاب الأخطاء. اعتماد النزاهة والمهنية والاستقلالية في تولي المناصب داخل صفوف القوات المسلحة.

٤. استراتيجية إعادة إدماج المهجرين والنازحين إن السكان المهجرين كالأجانب أو المشردين داخلياً سواء في مخيمات أو لدى مجتمعات محلية أو أسر مضيفة أو في المدن قد يكون حالهم خطراً، أو يعيشون ظروف صعبة نتيجة تركهم بيوتهم عند نشوب النزاع، وهاجروا حماية لأرواحهم، ويجب على الدول اتخاذ المزيد من التدابير لضمان عودتهم إلى مناطقهم ومنازلهم، التدخلات الهادفة لمساعدة النازحين داخلياً والأجانب العائدين إلى ديارهم في الدول الهشة ستنتج إذا ما انتهت إلى السياقات السياسية والاقتصادية المحلية في أعقاب الحرب نظراً لعمق تأثيرها على إعادة إدماج السكان المتأثرين بالحرب، وتهدد النزاعات على الأراضي بين جماعات السكان المتأثرين بالحرب جهود السلام في كثير من البيئات الهشة ما بعد النزاع، وعندما عاد بعضهم إلى ممتلكاتهم خلال مرحلة إعادة البناء بعد النزاع، وجد الكثير من هؤلاء العائدين أن غرباء قد استولوا على عقاراتهم، ما قاد إلى تصاعد التوتر والنزاعات على الأراضي. (موقع الكتروني ٢٠١٧) تكون معالجة الأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى للأجانب والمهاجرين بسبب النزاع، بوسائل منها زيادة الجهود الرامية إلى الوقاية المبكرة من حالات الأزمات على أساس الدبلوماسية الوقائية. وستعالج هذه الأسباب أيضاً عن طريق منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وزيادة تنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وحماية حقوق الإنسان. ويتبين مما سبق أن إعادة إدماج السكان المهجرين والنازحين لن تتم مالم تتوفر لهم بعض الجوانب كالأمن والطرق التي توصلهم إلى ديارهم والمساعدات التي تمكنهم من إعادة بناء بيوتهم أو ترميمها وشراء الأدوات التي قد تكون قد سرت أثناء النزاع، كذلك توفير فرص عمل وإن لم تكن بأجور عالية، حيث إن أغلبهم يعودون إلى مناطق فقيرة ومهمشة وتتعدم فيها فرص العمل والحياة الكريمة، والمثال على ذلك ما حدث في الموصل. لذلك ينبغي رؤية مؤشرات أخرى للتقدم في عملية إعادة الإدماج، بما في ذلك إنشاء بعثة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وصندوق بناء السلام، حيث أن هناك فرصاً إضافية لحشد الموارد ووضع استراتيجيات متكاملة لإعادة الاندماج والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع في المجتمعات التي مزقتها الحروب. وينبغي بذل كل جهد لضمان التأثير الملموس لتلك الابتكارات على نوعية الحياة وعلى استدامة إعادة الاندماج في المناطق التي يعود إليها هؤلاء الناس، فقد يكون النازحون منتقلين بين مكان وآخر، أو في الخفاء، أو مجبرين على التواجد في بيئات غير مضيافة أو غير صحية، أو يواجهون ظروفاً أخرى تجعلهم متضررين بشكل خاص. ويمكن الإضرار بالروابط الاجتماعية للمجتمعات النازحة بسبب الانتقال الجسدي، ويمكن تفكيك أو انفصال الأسر، كما قد تضطر النساء إلى ممارسة أدوار غير تقليدية أو مواجهة ظروف محددة صعبة. (المفوضية السامية، ٢٠٠٨).

٥. استراتيجية ثقافة السلام والتعايش السلمي يقصد بالسلام حالة اللثام والاستقرار التي تسود المجتمع من أبسط تكويناته "الأسرة" إلى أكبر تكويناته "المجتمع الدولي" بما يتيح التطور والازدهار للجميع، وتشير الأدبيات إلى المعنى الاصطلاحي للسلام بأكثر من تعريف فقد تطور المفهوم من السلام السلبي قديماً (أي غياب الحرب والنزاعات والصراعات) ليشمل السلام الإيجابي (أي غياب الاستغلال وإيجاد العدل الاجتماعي والقضاء على الفساد). (الصراف، ١٩٩٦، ص ١٣٤) وهناك ثلاث مفاهيم تستخدم في مجال السلام وهي: صنع السلام: هو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق تفاوضي.

حفظ السلام: ويقصد به منع أطراف النزاع من الدخول في حرب أو صراع محتمل بناء السلام: ويقصد به تهيئة المجتمع وبناءه وتبني ثقافة السلام وممارستها ويشمل هذا التربية والتعليم ودعم ثقافة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتعددية والتسامح وقبول الآخر وتعزيز التوافق بين الفرد ومجتمعه وبين الفرد والبيئة. (العلي، ٢٠١٨، ص ٢٦٠٢٧). أما فيما يخص مفهوم ثقافة السلام فقد جاء الربط بين كلمتي ثقافة وسلام للمرة الأولى ليصبح مصطلح حديث معترف به أدبيات بناء السلام في اجتماع اليونسكو ١٩٨٩ بساحل العاج، ثم تطور الأمر لتصبح ثقافة السلام برنامجاً متكاملاً لليونسكو ١٩٩٢، هكذا تم تضمين ثقافة السلام في استراتيجية اليونسكو من العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠١ ليضم عدداً من البرامج والأنشطة والتعاون الدولي في كل من التعليم والثقافة من أجل الإسلام. وعرفت الأمم المتحدة ثقافة السلام بأنها مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تستند إلى احترام الحياة وإنهاء العنف، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الرجل والمرأة، واحترام وتعزيز الحق في التنمية، الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات، والتمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٩٩) أما مفهوم التعايش يقصد به العيش المتبادل مع الآخرين القائم على المسالمة والمهادنة وقبول الآخر بكل مكوناته، ومعتقداته، ومنحه حقوقه المستمدة من النظام الأساسي أو الدستور، مصطلح التعايش السلمي فهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية يراد به حالة السلم التي تعيش فيها مجموعة ذات أنظمة اجتماعية، ويتضح هكذا أن عنصر التنوع والتباين والاختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامح ويعني استعداد الفرد لتحمل معتقدات وعادات تختلف عما يعتقد. نحن في العراق نحتاج الى مفردة التعايش السلمي وتطبيقها أكثر من أي وقت مضى إذ ان بلدنا فيها من الطوائف والأثنيات والعرقيةات الشيء الكثير، فإذا لم يكن هناك تعايش سلمي بين كل هذه الفسيفساء الجميلة في العراق فلن نضمن استقراراً في هذا البلد، ولكن تطبيق التعايش بين الطوائف يتطلب التركيز على نقاط مهمة تعد كفيلاً بانجاح التعايش السلمي بين العراقيين وبناء السلام: (قاسم). يكون هناك حوار بين كل الطوائف والقوميات مبنياً على المصالح المشتركة لا على طرف دون آخر. عدم التفريق بين ألوان الطيف العراقي حسب العرق او الطائفة او المذهب. التأكيد على نبذ الإرهاب والمنظمات الداعمة له. التأكيد على النقاط المشتركة ونبذ نقاط الخلاف بين الطيف العراقي. تعزيز قيم الحوار: إن الحوار الداخلي مع المخالفين في الرأي ضد الحكومة العراقية الى جانب احترام المعارضة لسياسة الحكومة وانتقادها وتقييمها وتقييمها، يعد امر ضروري لاستقرار النظام العام ويؤسس الى وضع سلمي ومعافى للتداول السلمي للسلطة. (الحاج، ٢٠١٣، ص ٣). نشر ثقافة إدارة التنوع التي تعد من أهم الأبعاد السياسية التي تخلق وتأسس الساحة السياسية التعايشي بموضوعية مع الرأي المخالف. ان تبنى أجهزة الدولة على أساس الكفاءات بعيداً عن المحاصصات الطائفية التي تثير النزاعات.

المطلب الثاني: دور الدولة ومنظمات المجتمع المدني والعشائر في بناء السلام

دور الدولة: كان للدولة وأجهزتها دور مهم في إعادة الاستقرار الى محافظ الانبار وتوفير الأمن والخدمات اللازمة لرجوع العوائل النازحة الى مناطق سكناهم، هذا فضلاً عن عمليات وبرامج تفعيل المصالحة الوطنية والحوار الوطني بين الأطراف المتنازعة في محافظة الانبار فقد شكلت رئاسة الوزراء لجنة تحت عنوان (لجنة التعايش السلمي) وكذلك (لجنة شؤون العشائر) والتي برز دورها من خلال ما قامت به من مؤتمرات وورش عمل أسهم في إعادة الاستقرار في الانبار لكن يبقى دورها ليس بالمستوى المطلوب. وان للدولة دور في فض النزاعات العشائرية من خلال دفع الفصل والجزية للعشائر في العديد من المناطق وقد وفر مجلس النواب مبالغ في موازنة (٢٠١٢) في رصد الوقف السنوي لدفع الفصول للعشائر التي تمنع النازحون من العودة الى ديارهم بسبب تبادل الاتهامات بالانتماء الى داعش، أن دور مؤسسات الدولة العراقية كان لها في فترة النزوح والعودة فقد استطاعت وزارة التربية العراقية ووزارة التعليم العالي ان تحققان دوراً كبيراً مع بداية موجات النزوح في عام (٢٠١٤) إذ تمكنت من فتح مقرات للممثلات التي توفر كادر تربوي للمدارس والجامعات بمواقع بديلة في أماكن النزوح، وقد كانت لوزارة الهجرة دور بارز ومهم أثناء النزوح والعودة تمثلت بتوفير كرفانات وتأجير البنايات لهم لفتح المدارس فضلاً عن الدور الكبير الذي قامت به وزارة الهجرة والمهاجرين في إغاثة النازحين وتوفير المخيمات لهم والحصول على الموافقات الرسمية لاستحداث مخيمات جديدة كان لها دور أيضاً في إعادة النازحين وتوفير باصات نقل لهم من اجل ضمان عودتهم بأمان، فضلاً عن دور الوزارات الأخرى مثل وزارة البلديات والاعمار والإسكان في تهيئة المدن لاستقبال العائدون. (الكبيسي، ٢٠٢٢، ص ٧٤) دور منظمات المجتمع المدني: يأتي حديثنا عن منظمات المجتمع المدني ودورها في بناء السلام في سياق الجهود الدولية والمحلية الرامية لحل النزاعات وبناء السلام في هذه البلاد التي أئخنتها الحروب والنزاعات بما يدعم الاستقرار الاجتماعي عبر تعزيز آليات منع النزاعات العنيفة وتسويتها وتهدئة الأرضية المناسبة لإجراء حوار شامل بين أطراف النزاع بما يؤمن فرصة الوصول الى تسوية سياسية ممكنة للامنة السياسية الراهنة وذلك من خلال فهم الموارد والقدرات التي يمتلكها المجتمع المدني، إذ تعد منظمات المجتمع المدني من المكونات الأساسية للمجتمع، بوصفها تضم شرائح واسعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين

يضطلعون بوظائف وأدوار حيوية في التنمية الاجتماعية. لا يقتصر دور منظمات المجتمع المدني في بناء وإحلال السلام فقط، وإنما يمكنها ان تشارك في التمهيد لعملية السلام نفسها على مستواها السياسي والقاعدي، يكون ذلك عن طريق تقديم المشورات للأطراف السياسية والمدنية، كما انها يمكن ان تشارك في فتح الطريق لمبادرات التفاهم وبناء العلاقات بين جميع الأطراف على كل المستويات، وان تقوم بالضغط بالأساليب المدنية والقانونية، للدفع باتجاه الحل السلمي للنزاعات المسلحة، وايضاً فضح التجاوزات والخروقات لحسن النوايا بين الأطراف ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان. (صالح، ٢٠١٩) ان منظمات المجتمع المدني يمكنها القيام بأدوار مهمة في تحويل الصراع وبناء السلام وتحافظ على المجتمع من الانهيار عبر ممارستها نشاطات وأدوار متنوعة منها: العمل على نشر الوعي حول مفاهيم وآليات السلام وضرورته والتعريف بمخاطر الحرب وتوعية المجتمع بضرورة التخلي عن السلاح ومخاطره. المساهمة في بناء قدرات النخب السياسية والإعلامية وتوعيتهم حول مهارات وقيم التعايش والتسامح والسلام. التوعية بأهمية العدالة الانتقالية ودورها في بناء السلام والقيام بتنفيذ برامج توعية عنها أسهم المجتمع المدني بما يتضمنه من منظمات محلية ودولية وفرق شبابية تطوعية دوراً مهماً في إرساء الاستقرار المجتمعي لمرحلة ما بعد داعش في الانبار اذ عملت على تعزيز ثقافة السلام ونشرها بين شرائح المجتمع من خلال الندوات والمؤتمرات وورش عمل للسلام التي تعقدها. دور العشائر: أن مساندة العشائر للقوات الأمنية في الحرب على الإرهاب في محافظة الانبار، يبين مدى الحاجة الحقيقية التي شعر بها المجتمع للتوحد أمام عصابات داعش والتي تستهدف جميع أبناء المجتمع بدون استثناء، ان للعشائر بشكل عام موقفاً متبايناً في التأثير على استقرار الدولة والمجتمع فيمكنها ان تكون مصدراً لتهديد الامن والاستقرار الأمني والمجتمعي في حال عدم امتثال أبنائها للنظم والقوانين، ويمكنها ان تكون مساندة ومساعدة استقرار الدولة والمجتمع في حال امتثلت للقوانين والأنظمة والالتزام بالقانون والاستناد اليه في حل العديد من الخلافات والنزاعات والصراعات، فضلاً عن دور العشائر في مساعدة الدولة ومن خلال تسليم المطلوبين قضائياً وعدم التستر عليهم او الدفاع عنهم. (العنبي، ٢٠١٩، ص ٩٨) ان دور العشائر لم يتوقف في مقارعة الإرهاب في اثناء عمليات تصدي والتحرير من عصابات داعش لكن دورها الحقيقي ظهر بعد عودة النازحين فقد كان للعشائر دور كبير في إرساء السلم الاجتماعي من خلال المؤتمرات المستمرة مع الدوائر الحكومية والقوات الأمنية والتي تؤكد على وحدة الصف والكلمة وقد شكل أيضاً مجلس شيوخ العشائر المتصدية للإرهاب جلسته بشكل دوري يؤكد مساندة القوات الأمنية وإرساء السلام في المجتمع، وعليه يمكننا القول ان العشيرة تعد مؤسسة اجتماعية مهمة وفعالة تساعد في تنظيم المجتمع وبناء هيكليته ، ولها من الأعراف والقيم تسهم في ضبط سلوك الأفراد وتساعد في استقرار المجتمع والاساء السلام. كذلك لا يمكن ان ننسى دور المثقفين والإعلاميين والاساتذة الجامعيين لهم دور مهم وحيوي في ترسيخ ثقافة التسامح والسلام والاستقرار في مجتمع بعد النزاع وهذا ما لاحظناه في الانبار اذ كان لهذه الفئات دورهم المهم في طرح معالجات حقيقية لأسباب النزاع في المجتمع ونشر ثقافة السلام والتسامح فقد رعن جامعة الانبار والفلوجة وجامعات أخرى في المحافظة العديد من الندوات والمؤتمرات تنبذ التطرف وخطاب الكراهية وتكرس ثقافة التعايش السلمي. ان على المثقفين مهمة كبيرة في مرحلة ما بعد النزاع لانهم يجب عليهم أن ينشدوا التسامح ليس فقط ك لحظة الاعتراض على فكر اقصائي وتمييز وظلامي وملكيات تطهير عرقي او تكفيري وإنما نشدده لتأسيس وعي وثقافة ضرورية لإنتاج شخصية سوية وإنسانية وفكر متجدد قادر على التعامل مع تحديات العصر و مقتضياته وضمان حق الإنسان في الحياة وضمان كرامته وهي قيمة أسبق من كل انتماء او هوية وهي حصانة أولية للإنسان ثابتة له بصفته انسان كرمه الله وجعله خليفة في الأرض، ولهذا لا بد ان يشغل المثقفين والاساتذة الجامعيين والأدباء والمفكرين منارة الفكر وتتشغل في التجديد من اجل الإسهام في صنع المستقبل الأفضل للوطن والأمة. (الحسن).

التائج

ان بناء السلام بعد النزاع يتطلب جهداً جماعياً ومتعدد الأبعاد مع تعزيز التعاون وتنسيق بين لجنة بناء السلام وسائر الجهات الفاعلة الدولية. مشاريع بناء السلام والتحول الديمقراطي في العراق موجودة لكن فعاليتها تبقى محدودة نظراً لمختلف العراقيل التي تواجه كل الأطراف الفاعلة والتي كان على رأسها الاحتلال وما زال يعاني منها المجتمع العراقي. ضرورة مكافحة الفساد ودعم مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات المناهضة للفساد. إن نشر ثقافة حقوق الإنسان والتسامح والحكم الرشيد في مؤسسات الدولة والتعليم تعد مم متطلبات بناء السلام لأنها تحتاج الى إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لبناء السلام. شيوخ العشائر وبعض رجال الدين والمثقفين لهم دور بارز في دعم السلام والمصالحة الوطنية وهم جزء من لجان مشكلة في الوحدات الإدارية المكلفة ببناء السلام والتعايش السلمي.

الخاتمة

يرتبط بناء السلام بعدة أبعاد كانت محط نقاشات المفكرين، كما اختلفت الرؤى حول بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام على المدى الطويل، فالأول يهدف إلى إصلاح ما دمرته الحرب ومرتبطة بعمليات حفظ السلام، أما الثاني فيهتم بإعادة بناء العلاقات من خلال

مشاركة سياسية واقتصادية فعالة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقاً، ويعاني بناء السلام من نقص مفاهيمي وعدم وجود نظرية شاملة تحدده وتعرفه وتميز أبعاده. ومن ضمن ما خلص له الباحث من استنتاجات؛ على ما يبدو ان العراق والانبار على وجه الخصوص يحتاج الى اصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني لبناء السلام. ومن ضمن ذلك غدت بناء دولة مدنية في العراق، ضرورة قصوى تتطلبها مهمة إيقاف موجات التعصب الطائفي والعنف الذي شل الدولة وعطل حركتها وتقسيم البلاد على أسس عرقية ومذهبية. وان نشر ثقافة حقوق الانسان والتسامح والتعايش السلمي في مؤسسات الدولة والمؤسسات التربوية والتعليمية تعد من متطلبات بناء السلام في العراق. اذ يجب ان يتطور بناء السلام بعد النزاع ليصبح عملية اقتصادية وسياسية..، وينبغي إيلاء اهتمام مستمر لعملية بناء السلام بعد النزاع ويساعد تركيز الجهد في بناء السلام بعد النزاع في منع تكرار الصراعات ويمهد الطريق للسلام الدائم. ناهيك عن وجود ضرورة الاخذ باستراتيجيات تحويل النزاعات للوصول الى التعايش السلمي في المجتمع.

التوصيات

تعزيز التعاون الدولي: التنسيق بين لجنة بناء السلام والجهات الدولية. مكافحة الفساد: دعم مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. تمكين المجتمع المحلي: إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار. دعم التعليم والتوعية: نشر ثقافة السلام بين الشباب من خلال التعليم والتوعية. بناء السلام يبدأ من الأعلى اي قادة المجتمع والأسفل اي عامة الناس، ويتعين على الحكومة ان تقوم بكل ما من شأنه ان يسهل انجاح عملية بناء السلام، كتوزيع الموارد بشكل عادل، والتعامل مع تركة الماضي، وتغليب المصلحة الوطنية العامة على المصالح الشخصية او الحزبية، وتسخير الجهود الكفوة للبدء بعملية البناء بعد النزاع. ضرورة دعوة العراقيين كافة الى تناسي روايب الماضي وذلك بأجراء التصالح على أساس التعايش السلمي. _ ينبغي على الاحزاب التي ستشارك في العملية السياسية بعد انتهاء النزاع ان تراعي ظروف الشعب الذي انهكته الحرب، وان لا تدخل في نزاعات تؤثر على عملية البناء، كما ينبغي نشر ثقافة السلام بدءاً بالمناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات، والمؤسسات الدينية وأماكن العمل وعبر وسائل الإعلام. ان تعمل القوة الوطنية السياسية الى حل جميع الازمات والخلافات داخل البيت العراقي، وبعيداً عن التدخلات الخارجية.

المصادر:

المصادر العربية:

١. العلي، (٢٠١٨)، متطلبات بناء السلام في العراق: دراسة مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة الى الندوة العلمية الثانية عشر والموسومة: رؤية مستقبلية لبناء السلام في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل ٢٦-٢٨ شباط ٢٠١٨.
٢. العمار، (٢٠٠٩)، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشركة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة.
٣. العنبيكي، (٢٠١٩)، السلم الاجتماعي للمناطق المحررة لمرحلة ما بعد داعش دراسة ميدانية في محافظة ديالى، رسالة ماجستير جامعة بغداد، العراق.
٤. الصمادي، (٢٠١٠). حل النزاعات (نسخة منقحة للمنظور الأردني). برنامج دراسات السلام، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.
٥. الصراف، (١٩٩٦)، من ثقافة الحرب الى ثقافة السلام، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الحادي عشر.
٦. الحاج، (٢٠١٣)، نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص ٣.
٧. الكبيسي، (٢٠٢٢)، نزوح وطن - النزوح العراقي الكبير طرق متعددة نحو الملاذ الآمن، (ط١)، بغداد، دار سطور للنشر والتوزيع.
٨. المحمداوي، (٢٠٠٩)، إشكالية التسامح والاعتراف بالآخر، مجلة المواطنة والتعايش، العدد ٩، مركز وطن للدراسات، بغداد، ص ٨.
٩. حسن، (٢٠٠٦)، مبدأ التسامح: انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٢٨٧.
١٠. جيل، (٢٠٠٥)، ديناميات الصورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة السورية، دمشق.
١١. صالح، (٢٠٠٩)، الأمم المتحدة وتطور عمليات حفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، (مجلد ٤٤)، عدد (١٧٦)، ص ٢٥٥.
١٢. مايسون، وآخرون. (٢٠٠٥). أدوات تحليل النزاعات. ترجمة محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
١٣. ميلوفسكي، وآخرون. (٢٠١١). مجموعة أدوات بناء السلام للمعلمين. واشنطن: مطبعة معهد السلام الأمريكي.
١٤. شيرك، ترجمة هايدي جمال، وجدي هبة، استراتيجيات بناء السلام، دار الثقافة، مصر، إصدار جمعية الأمل العراقية.

١٥. عبد الله، عمرو خيرى. (٢٠٠٧)، حل النزاعات، معهد دراسات السلام، الإسكندرية، مصر.
١٦. فياض، (٢٠٠٧)، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية، عمان، دار أسامة.
١٧. يوسف، (٢٠١١)، دور الأمم المتحدة في بناء السلام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد (٢٧)، العدد (٣)، ص ٤٩٨.
١٨. ورقة مناقشة لحوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية، (٢٠٠٨)، حالات اللاجئين طويلة الأمد حوار المفوض السامي، جنيف، (ص ٥).
١٩. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (١٩٩٩)، اعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، قراران اتخذتهما الجمعية العامة في الدورة الثالثة والخمسين، نيويورك.
٢٠. تقرير مبعوث الأمم المتحدة السيد الأخضر الابراهيمي؛ صوب تحقيق التنمية والامن وحقوق الانسان للجميع.

المصادر الأجنبية:

1. Pruitt, Dean & Kim, Sung Hee. (2004). Social Conflict: Escalation, Stalemate and Settlement. Boston: McGraw-Hill 3rd Edition. Chapter 1: Overview.
2. Roland, (2004). AT WARS END: Building Peace After Civil Conflict, Cambridge University Press.

المواقع الإلكترونية:

١. لاقتال المتواصل في محافظة الأنبار العراقية يتسبب في نزوح حوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخص (٢٠١٤). المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من الموقع <https://www.unhcr.org/ar/53928b886>
٢. قناة رووداو (٢٠١٨)، www.rudawarabia.net
٣. حماية المدنيين في الصراع المسلح في العراق، (٢٠١٤) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغداد/ العراق من الموقع www.uniraq.org www.ohchr.org
٤. موقع الأمم المتحدة www.un.org
٥. وسيلتي التعليمية، (٢٠٢٠)، تعريف الاستراتيجية، من الموقع <https://w.mta.sa>
٦. هايرو مونيفه، السياسة المحلية وبناء الدولة وإعادة إدماج السكان، متاح على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar/fragilestates/munive.html>
٧. الحسن، دور المتقنين في تجديد الفكر العربي، مجلة الشروق، على الموقع الشروق www.shorouknews.com
٨. قاسم، كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع www.siironline.org/alabwab/josoor
٩. صالح، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق السلام، (٢٠١٩)، على الموقع www.bayancenter.org
١٠. الياس، ف. استحقاقات ما بعد داعش. (٢٠١٥). شبكة المعلومات الدولية. على الموقع www.ankasam.org/ar

Arabic Sources Translated to English

١. Al-Ali, (2018), Requirements for Peacebuilding in Iraq: A Future Study, Research Paper Presented at the 12th Scientific Symposium Titled: A Future Vision for Peacebuilding in Iraq, College of Political Science, University of Mosul, February 26-28, 2018.
٢. Al-Amar, (2009), The Algiers Agreement 1975 and the Strategic Partnership between Iraq and the United States.
٣. Al-Anbaki, (2019), Social Peace in Liberated Areas Post-ISIS: A Field Study in Diyala Province, Master's Thesis, University of Baghdad, Iraq.
٤. Al-Samadi, (2010). Conflict Resolution (Revised Version from the Jordanian Perspective). Peac.2.e Studies Program, University for Peace, United Nations.
٥. Al-Sarraf, (1996), From a Culture of War to a Culture of Peace, Kuwait Association for the Advancement of Arab Childhood, 11th Annual Book.
٦. Al-Hajj, (2013), Spreading the Culture of Peace and Mechanisms of Peaceful Coexistence and Social Fabric Restoration, Research Paper Presented to Sudan University of Science and Technology, Sudan, p.3.
٧. Al-Kubaisi, (2022), Displacement of a Nation - The Great Iraqi Displacement: Multiple Paths to Safe Haven, (1st ed.), Baghdad, Sutoor Publishing and Distribution.
٨. Al-Mahmoudawi, (2009), The Problem of Tolerance and Recognition of the Other, Journal of Citizenship and Coexistence, Issue 9, Watad Center for Studies, Baghdad, p.8.

- .^٩Hasan, (2006), The Principle of Tolerance: Its Intellectual Contexts and Its Role in Enhancing the Iraqi Political Process, Journal of Political Science, Issue 33, College of Political Science, University of Baghdad, p.287.
- .^{١٠}Geel, (2005), The Dynamics of Democratic Image and Civil Society, Translated by Shawkat Youssef, Syrian Ministry of Culture, Damascus.
- .^{١١}Saleh, (2009), The United Nations and the Development of Peacekeeping Operations, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, (Vol. 44), Issue (176), p.255.
- .^{١٢}Mason, and the last, (2005). Conflict Analysis Tools. Translated by Mohammed Hamshi, Swiss Agency for Development and Cooperation.
- .^{١٣}Milowski, and the last, (2011). Peacebuilding Toolkit for Educators. Washington: United States Institute of Peace Press.
- .^{١٤}Schirch, Translated by Haidi Gamal and Wajdi Heba, Peacebuilding Strategies, Dar Al-Thaqafa, Egypt, Issued by the Iraqi Hope Society.
- .^{١٥}Abdallah, Amr Khairy. (2007), Conflict Resolution, Institute for Peace Studies, Alexandria, Egypt.
- .^{١٦}Fayyad, (2007), Foundational Ideas in the Culture of Nonviolence and the Construction of the Iraqi Civil State, Amman, Osama Publishing House.
- .^{١٧}Youssef, (2011), The Role of the United Nations in Peacebuilding, Journal of Damascus University for Economic and Legal Sciences, Syria, Vol. (27), Issue (3), p.498.
- .^{١٨}Discussion Paper for the High Commissioner's Dialogue on Protection Challenges, (2008), Protracted Refugee Situations, High Commissioner's Dialogue, Geneva, (p.5).
- .^{١٩}United Nations General Assembly, (1999), Declaration and Program of Action on a Culture of Peace, Two Resolutions Adopted by the General Assembly at its Fifty-Third Session, New York.
- .^{٢٠}Report of the United Nations Envoy Mr. Lakhdar Brahimi; Towards Development, Security, and Human Rights for All. Websites
- .^١Ongoing Conflict in Iraq's Anbar Province Displaces About 500,000 People (2014). United Nations High Commissioner for Refugees, from the website <https://www.unhcr.org/ar/53928b886>
- .^٢Rudaw Channel (2018), www.rudawarabia.net
- .^٣Protecting Civilians in Armed Conflict in Iraq, (2014) United Nations Assistance Mission for Iraq / United Nations High Commissioner for Human Rights, Baghdad/Iraq from the websites www.uniraq.org and www.ohchr.org
- .^٤United Nations Website www.un.org
- .^٥Waselaty Education, (2020), Definition of Strategy, Waselaty Education, from the website <https://w.mta.sa>
- .^٦Haero Munive, Local Politics and State-Building and Reintegration of Populations, available at: <http://www.fmreview.org/ar/fragilestates/munive.html>.
- .^٧Al-Hasan, The Role of Intellectuals in Renewing Arab Thought, Al-Shorouk Magazine, on the website www.shorouknews.com
- .^٨Qasim, How to Achieve Peaceful Coexistence in Iraq, International Information Network, on the website www.siironline.org/alabwab/josoor
- .^٩Saleh, The Role of Civil Society Organizations in Achieving Peace, (2019), on the website www.bayancenter.org
- .^{١٠}Elias, F. Post-ISIS Entitlements. (2015). International Information Network. On the website www.ankasam.org/ar^٩